

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
رواه مسلم



الفصل الدراسي الثاني

السياسة الشرعية

معالي الشيخ/ صالح بن حميد

الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه السياسة الشرعية:

الثاني من الأمانات: الأموال، كما قال الله عزَّ وجلَّ في الديون ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ

أَمَانَتُهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: 283]

ويدخل في هذا القسم: الأعيان والديون الخاصة والعامة، مثل رد الودائع، ومال الشريك، والموكل، والمضارب،

ومال المولى من اليتيم، وأهل الوقف ونحو ذلك، وكذلك وفاء الديون من أثمان المبيعات، وبديل القرض،

وصدقات النساء، وأجور المنافع، ونحو ذلك. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ

وَالْمَحْرُومِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المعارج: 19: 32].

وقال جل وعلا: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾

[النساء: 105] أي: لا تخاصم عنهم.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك».

وقال عليه الصلاة والسلام: «المؤمن من أمنه المسلمون على دماءهم وأموالهم، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه، والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله» . وهو حديث صحيح

بعضه في الصحيحين، وبعضه صححه الترمذي.

وقال صلى الله عليه وسلم: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها، أداها الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها، أتلفه

الله». رواه البخاري.

هذا تعليق عن مسألة القاضي الأورع والأكفأ،



- يقول في عادة الأشياء الخفية القاضي الأورع عادةً في الأشياء الخفية التي لا يستطيع أن يقدم عليها، والدولة لا تريد شخصاً محجماً، بل تريد شخصاً مقدماً، وذكر بعض التعليق حول الموضوع.

- نعم، أنا طلبت من الإخوة لأن الشيخ رحمه الله ذكر الأورع والأعلم والأكفأ، ذكر ثلاثة أوصافٍ، وكأنه جعلها متقاسمةً، يقول متى يقدم الأورع، ومتى يقدم الأعلم، وأيضاً قال والأكفأ، كان الاستشكال هو حينما قال الأكفأ، الأورع والأعلم ظاهر فيها أنه قد يكون أورع وأقل علمًا، وقد يكون أعلم وأقل ورعًا، هذا ظاهرٌ.
- لكن حينما قال الأكفأ، كان هذا محل الاستشكال، فأخونا أتى بمشاركةٍ لكن إلى حدٍّ ما لم يتبين من مشاركته، أولاً لم يتطرق للأكفأ، لأن التركيز هو على الأكفأ لأن الأورع والأعلم واضح الفرق بينهما، كما قلنا في القوة والأمانة، يقدم القوي أحياناً إذا كان الموضوع يحتاج قوةً، والأمانة إذا كان يتعلق بالأموال إلى آخره، ثم مر في تفصيلات الشيخ رحمه الله تفصيله كان مباركاً.
- كذلك لما قال الأورع والأعلم أيضاً واضح أنه قد يكون أكثر ورعاً لكنه أقل علمًا، وقد نحتاج إلى هذا، وأحياناً لا نحتاج إلى الأكثر علمًا والأقل ورعًا، لأن القضية شائكة لا يحيط بها إلا بعض المتكئين.
- الأكفأ في مصطلحنا المعاصر هو ما يشمل من استجمع الصفات كلها، بورعه بعلمه بقوته، هذا هو الكفاء، لكن الشيخ لا جعله قسيمياً، فكان هذا هو محل الإشكال.

الأسئلة.



هذا يريد توضيح مجال السياسة الشرعية من حيث الاجتهاد، ويسأل عن مقصود الإمام الشاطبي: يسرح العقل في مجال النظر بقدر ما سرحه في الشرع؟



- طبعاً لا شك أن السياسة الشرعية مجال الاجتهاد فيها واسعٌ ، لأنها فعلاً تخضع لما يقدره ذوو الشأن كلٌّ في مجاله، إن كان للفقهاء، كالقضاة مثلاً، أو كان الحكام الولاة، أو كان أصحاب الولايات، فلا شك أن ميدان الاجتهاد فيها واسعٌ، طبعاً في حدود الأدلة الشرعية والضوابط الشرعية، ومراعاة أصول الشريعة، من المقاصد إلى آخره.
- لكن أيضاً ربط قال: وما مقصود الإمام الشاطبي بقوله: يسرح العقل في مجال النظر بقدر ما سرحه في الشرع، وهذا صحيح لأن العقل محكومٌ بالشرع، ليس للعقل أن يستقل بالأحكام، ولا بالتشريع، ولا بالبت فيه، إنما له مجالٌ وهو ميدان الاجتهاد، ولكن ميدان الاجتهاد بضوابطه الشرعية على ما ذكره العلماء، فالمراد أن العقل محكومٌ بالشرع والقاعدة أنه أيضاً كما ذكر شيخ الإسلام وغيره أنه لا تعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول.
- حقيقة حينما يكون النقل صحيحاً والعقل صريحاً أو صافياً لا يوجد تعارضٌ، لأن الشريعة لا تعارض العقل، كما أن العقل الدقيق والفاهم أيضاً لا يخرج عن أو لا يستنكر ما جاء به الشرع.

هذا يسأل عن حديث «إن الله يحب البصر النافذ عن ورود الشبهات» ؟.



- لا هذا كنا طلبنا تخريجه، وأخونا شارك مشاركةً طيبةً جزاه الله خيراً، وقال إنه ورد في القواعد النورانية لشيخ الإسلام، واقتضاء الصراط المستقيم، وقال أيضاً أن ابن القيم في إغائة اللفهان، هذا كلامه جزاه الله خيراً، مشاركته قال في تخريج الإحياء فيه حفص بن عمر العدني.

أيضاً حفظك الله في حديث «الصلاة عماد الدين».



- أيضًا طلبنا تخريجه لأنه من حيث أن الصلاة عماد الدين، هذا ثابتٌ من حيث المعنى، لكن اللفظ النبوي هذا هو الذي العلماء كان لهم فيه كلامٌ طويلٌ، وإلا طبعًا لا شك أن حديث معاذ المعروف «رأس الإسلام وعموده الصلاة»، هذا صحيحٌ، لكن الصلاة عماد الدين بهذا اللفظ هذا الذي كان العلماء يعني لهم فيه وقفاتٌ، وهو اللي طلبنا تخريجه.

- وأيضًا أخونا المشارك أطلال جدًّا في تخريجه جزاه الله خيرًا، وقال إنه قيل إنه مرسلٌ ورجاله ثقاتٌ هذا فيما رواه أبو نعيم شيخ الإمام البخاري في كتاب الصلاة عن حبيب بن سليم عن ابن يحيى جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الصلاة، فقال: «الصلاة عمود الدين» قال وهو مرسلٌ ورجاله ثقاتٌ، وأيضًا أحال إلى كتاب المقاصد الحسنة.

هذا يسأل عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من راعٍ يسترعيه الله رعيةً يموت يوم يموت .. وذكر الحديث، ثم قال هل الأمر يتعلق بالأم الراعية لأولادها حينما تفضل الذكور على الإناث في المحبة والعطاء ونحوها؟»

- فلا شك طبعًا أن الأم داخلَةٌ في الرعية لا شك، لماذا؟ لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «كلكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته، فالرجل راعٍ» قال وأيضًا: «والمرأة راعيةٌ في بيت زوجها»، يعني بيت الزوج يشمل الزوج والأولاد، فالأم لا شك أنها راعيةٌ.

- يتعلق بحسن تبعلها وحسن إدارتها للبيت، وكما قال ابن عبد القوي:

خير النساء من سرت الزوج منظرًا ... ومن حفظته في مغيبٍ ومشهدٍ

قصيرة أفاظٍ قصيرة بيتها ... قصيرة طرف العين عن كل أبعد

- ومن ذلك أيضًا العدل بين أولادها وبين بناتها كما أشار السائل في سؤاله، وإن كان أنا أحب أن أنبه حقيقةً في مثل هذه الأسئلة حينما إنسانٌ أو أختٌ أو أخٌ أو ابنٌ أو بنتٌ يسأل عن أوضاع بيته ويقول كذا وكذا، لا ينبغي أن يتخذ فتوى المفتي حجةً الحقيقة، لأنه أحيانًا المستفتي يذكر صورةً معينةً بينما قد يكون هو إما أن يكون ذهل عن شيءٍ، أو يكون خائنه العبارة، أو يكون منفعلًا، أو كان عنده غضبٌ حينما كتب، أو عنده بعض الحساسية من بعض إخوانه أو أخواته، فحقيقة حينما يفتي المفتي عن مثل هذه المسائل التي يسأل فيها عن قضية واقعة في البيت أو خاصة بين الزوج وزوجته، أو بين إخوانه إلى آخره، فأحيانًا المفتي يجيب على قدر السؤال، لكن قد يكون السؤال اجتهد في الصياغة لكنها لا تعكس الواقع، فأحب أن يتنبه لهذا.

هذا يسأل عن اللجوء إلى اجتماعات المجالس الدولية وهيئة الأمم المتحدة، يقول هل يعد هذا لجوء للمشركين والكفار؟

- لا لا يعد من ذلك، لأن هذا اتفاقاتٌ دوليةٌ، الانضمام لهذه المجالس، هو اختياريٌّ كما هو معلومٌ، وله لا شك تبعاته، وإن كنت أنا أشارك السائل ضعف الدول الإسلامية، وأيضًا أشارك أن هناك استبدادًا في هذه الدول الكبرى، بل يعني حتى بدأ الآن بعض المسلمين يرفعون رؤوسهم ويقولون إن هناك عنصريةً في هذه المجالس، لماذا؟ لأنها مقتصرةٌ على الدول الكبرى، وليس فيها دولةٌ إسلاميةٌ، لا شك أن هذا يحتاج إلى عدالةٍ، فأنا أتفق مع السائل من هذا الباب، ولكن أن يكون لجوءٌ، لا لأنه اتفاقياتٌ وفيها انضمامٌ اختياريٌّ ولها شروطٌ إلى آخره.



هذا يسأل عن الزوج والزوجة إذا اختلفوا في مسألة من المسائل المعاصرة كالمظاهرات ونحوها، هل تبقى

الزوجة في ذمة زوجها؟.

- أولاً: أنا أنصح لا يخوض الناس كأفرادٍ في هذه القضايا في بيوتهم، فما بالك أن يصل الحال إلى أن يسأل هذا السؤال، قضايا لا تهم كثيراً في قضية الأحكام ينبغي للمسلمين عموماً وللذين لا يعنهم هذه الأمور أن يبتعدوا جداً، لا أحب أن أطيل الحقيقة، وإن كنت أحب أن أنبه على هذه القضايا والوقائع.
- مثلاً في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «عبادةٌ في الهرج كهجرةٍ إليَّ»، على الإنسان أن يشتغل بالعبادة بدلاً من أن يخوض في هذه القضايا. سواءً ما يطرح في شبكات المعلومات، ويكتب تغريداتٍ، ويكتب متابعاتٍ، ويكتب توقيعاتٍ وتوقعاتٍ، إلى آخره، هذه كلها لا مانع أن يطلع الإنسان عليها من باب الثقافة ومن باب إلى حدٍّ ما نوع تسليّة أو ثقافة توسعة مدارك، لكن أن يصل الحال إلى مثل هذا الموقف والشد بن الزوج وزوجه، والأب وأبيه، والأب وأمه، والأخت وأختها، هذا ما كان ينبغي أبداً.



هذا يسأل عن الجمع بين قول الله عزوجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا

اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: 105]، وبعض الأحاديث التي تأمر وتحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟.

- أولاً: المطلوب هو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وليس إزالة المنكر، إزالته هذه قد تكون لها درجاتها، أولها أهلها في بعض الأحيان، مثلاً الإنسان في بيته هو الذي يزيل المنكر، في المدرسة مسئولو المدرسة هم الذين يزيلون، في الشركة مسئول الشركة، في الدار الحكومية قد يكون المسئول، أما إنكار المنكر والأمر بالمعروف فهذا نعم، هذه مسئولية كل أحدٍ على حد قوله صلى الله عليه وسلم: «من رأى» وهذه قاعدة «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».
- الإنكار باليد لمن يملك سلطةً، كما هو سلطانه في بيته، سلطانه في مدرسته، سلطانه في شركته، سلطانه في دائرته، سلطانه في موقعه، باليد.
- أو ينتقل للكلام باللسان، إذا لم ير أنه يترتب عليه مفسدة راجعة، ينكر باللسان، إذا رأى أن الأمر أيضاً حتى اللسان إذن ينكر بقلبه، والإنكار بالقلب هذا لا يسقط عن أحدٍ.
- فالإنكار القلبي هذا لا يسع مسلماً تركه أبداً، وهو أن يتمعر وأن يبغض المعصية، وأن يكره أن يسود المنكر، وهذه أعمال القلب لا سيطرة لأحدٍ عليها.



يسأل لو أن والياً عين أحد قرابته وهو كفاءً، مما يسبب له إحراجاً كبيراً هل يمكن تغييره بشخصٍ قريبٍ

منه في الكفاءة؟.

- هو لم يعينه لقرابته إنما عينه لكفاءته، ولكن رأى أن تعيينه أيضاً يسبب له إحراجاً وكذا وكذا، نعم هذا الذي تدخله السياسة الشرعية، وحينئذٍ ينظروا الأمر فعلاً فيما يكون نافعاً ومجدياً للعمل، ولصاحب العمل، وأيضاً لدرء وابقاء ما ينبغي اتقاؤه.



هل هناك تقاربٌ بين ما يسمى بالشورى والديمقراطيات؟.

- إن الديمقراطية لها نظران، أولها وجهان، إن كان مقصود الآليات والأدوات كما قلنا، كالتصويت في الانتخابات، فالأمر في هذا واسع، أما إذا كان الديمقراطية بمعنى أن تنازع حكم الله -عز وجل-، أو تنافسه، أو تبعده، أو

تتعارض مع حكم الله -عز وجل-، فهذا لا يجوز، وهذا يكون نوعٌ من الحكم بغير ما أنزل الله، أما أدوات الديمقراطية، من حيث التصويت في الانتخاب، وغيرها من الأشياء التي فعلاً للنظر فيها مجالٌ واسعٌ.

فالشَّيْخُ يَقُولُ: الثَّانِي مِنَ الْأَمَانَاتِ،



- الأول كان في الولايات، يعني كأن الأول في الشئون الولائية، يعني الشئون الإدارية، وشئون الوالي وصفات في الوالي، وصفاته، وما ينبغي القوة والأمانة والعلم والورع والكفاءة إلى غير ما سبق.
- الآن الشيخ عقد هذا المبحث للكلام على الأموال، فقال: الثاني من الأمانات الأموال، ولهذا يحسن كذلك أن نعيد ما سبق أن ذكرناه في إطلاقات السياسة والسياسة الشرعية، فكما قلت: الشيخ ذكر نوعين من الولايات، الولاية المالية، والولاية الولائية، التي هي الولاية، والنواب، والإمام ونوابه، ثم الأموال، من حيث دخولهما في مسمى الأمانات، أنا قلت في حلقة ماضية: أن هذه يعني وظائف الدولة، مما تتغير بتغير الزمان، .. الشهادات، والابتكارات أيضاً، والتحويلات، وذكرنا أنه غالباً كان في السابق هو تقريباً تتعلق بالمال والولاية وإدارة المال العام، وقلنا إن الدولة أيضاً وظيفتها كانت في السابق، حفظ الثغور، وتعيين القضاة، وبسط الأمن، وقد يعينون محتسبين إلى آخره، أما الآن الدولة مسئولة عن الصحة، ومسئولة عن التعليم، ومسئولة عن وظائف كثيرة لها، وشئون اجتماعية، ومسئولة عن التوظيف، ومسئولة عن الفرص، إما توظيف، وإما فرص كما سبق.
- هنا أيضاً كذلك نقول: الشيخ ذكر الولاية، وذكر المال، في الوقت الحاضر، قد يكون الأمر أوسع من ذلك، فمن هنا أيضاً قد نقول مثلاً: السياسة الشرعية تتعلق بعلاقة الراعي بالرعية، أو علاقة الأحكام السلطانية، أو نظام الحكم، أو السياسة والإجراءات الدستورية، التي يكون فيها تكوين الدولة، مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، إلى آخره، مجلس البرلمان، المجالس التشريكية الحكومية، وتكوين الحكومات.
- النوع الثاني: ما يتعلق بالمال، وإدارته، والسياسة الاقتصادية، والاستثمار، والتنمية، في القديم كان الجزية، والخراج، والجباية، الآن يتعلق بالاستثمار، والتنمية، والاقتصاد، والسياسة الاقتصادية، والمالية، وأيضاً يتعلق كذلك بنوع ثالث، الذي هو التوظيف، الآن الدولة مسئولة عن توظيف الناس، أكثر من أنه يكون والياً، توظف تقريباً عندها وظائف واسعة متوسعة جداً، الدولة المعاصرة في الوظائف، التوظيف، المرتبات، وإدارة الموظفين، وحقوقهم، وواجباتهم، والتقاعد، وإلى آخره، والتعيينات، وأنظمة تأديب الموظفين، والحضور، والغياب، إلى آخره، فيه أشياء كثيرة، والترقيات، هذه كلها معاصرة، وهي تدخل في شئون إدارة الأمة.
- أيضاً الجانب الثاني: ما يتعلق بالقضاء، والجنايات، والجزاءات، والتنظيم في السياسة القضائية، والنظام الجنائي، والنظام الجنائي، أيضاً هذا بابٌ واسعٌ.
- الخامس: الشئون الخارجية، في الوقت الحاضر، الشئون الخارجية، في ما يتعلق بالعلاقات الدولية، وعلاقة الدولة بغيرها، وعلاقة الدولة المسلمة بغيرها، والآن صار الدول لها تكوينها الجديد، والمحدث في الحدود المعروفة الآن، والاتفاقات الدولية الآن، وأيضاً حالة الحرب والسلم إلى آخره، فإذا هذه تقريباً ما يكون به السياسة.
- الآن الشيخ يتكلم عن القضايا المالية، فيقول -رحمه الله: الأول الولايات هذه من أمانات الأموال، كما قال الله تعالى في الديون: ﴿ فَإِنْ أَمِنْ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾ [البقرة: 283].

- الشيخ يقول: إن الأموال من الأمانات، والدليل أنه سعى الدين أمانة، ﴿أَوْثِمْنَ أَمَانَتَهُ﴾، يعني سعى الدين أمانة، والدين مال، هو يقول: كما قال الله في الديون، يعني أن الله سعى الدين أمانة، فقال: ﴿فَإِنْ أَمِنْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾.

قال: ويدخل فيه هذا الأموال يعني، الأعيان والديون.

- عندنا قسمان: أعيان وديون، ديون عامة وخاصة، الأعيان هو كلها في الذمة الحقيقة، لكن بعضها مقابل عين مثلاً، والديون الخاصة والعامة، مثل: رد الودائع، رد الودائع هذه أعيان، مال الشريك، والموكل، مال الموكل، والمضارب، ومال المولى، واليتيم، وأهل الوقف، ونحو ذلك، هذه كلها الأعيان، الودائع أعيان؛ لأنها أعطاك عيناً، وإن كانت في الذمة، أو الذمة تتحمل منها ما تتحمل.
- وكذلك وفاء الديون، هذه الديون، من أثمان المبيعات، وبديل القرض؛ لأن القرض طبعاً حينما تقترض، أنت ما ترد عينه، ترد بدله.

وصدقات النساء،

- هذه يبدو أنه حسب الأعراف، نحن عرفنا غالباً أن مهور النساء تقدم، ما فيه دين، غالباً، وإن كان بعضهم يضع مؤخراً، مؤخر الصداق هذا نعم دين، لكن الغالب أنها تدفع مباشرة، ولا يبقى في الذمة شيء غالباً، لكن في دول أخرى كثيرة تبقى غالباً، قد يدفعون رمزاً، والباقي يجعلونه مؤخرًا، من أجل نوع من الحفظ، يرون أنه أحفظ للعلاقة الزوجية. فالشيخ يتكلم عن العرف السائد عندهم، أن صدقات النساء تكون في الذم.

وأجور المنافع،

- بمعنى الأجرة، أجرة السكن، وأجرة البيوت وغيرها، ونحو ذلك.
- وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: 19] إلى أن قال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المعارج: 32]، لماذا؟ لأنه قال: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: 24، 25]، فتكلم عن شئون مالية، ودخل فيها لأماناتهم، الأمور المالية السابقة داخله في معنى الأمانة هنا ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾.

- وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105]، طبعاً خصيماً بمعنى تخاصم عنه، لما يكون الواحد خائناً للخصيم، بمعنى يخاصمهم ويردهم إلى الحق، لا، المقصود ولهذا قال الشيخ في التفسير: لا تخاصم عنهم، لأن فعل تأتي بمعنى فعلت وبمعنى مفعول، فلا تكون لهم خصيماً، يعني لا تكون مخاصماً عنهم، مدافعاً عنهم، وهذا غير مراد، لا تكون خائناً للخصيم، يعني لا تخاصمهم، تطالبهم بالحق، هذا ليس مراداً، ولهذا سيحتاج الشيخ إلى أن يقول: أي لا تخاصم عنهم.

وقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك».

- أيضاً هذه الأمانة تدخل فيها الأموال، كل هذا الشيخ يريد أن يستدل على أن المال أمانة.

- وطبعًا لا شك أن «أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك»، معناها عظيم جدًا، يعني أنت أدِّ الأمانة، ولا تقابل الخيانة بالخيانة، يعني لو أن إنسانًا لك عنده مبلغ، وأنت عندك مبلغ، لا تقول أنا لا أسلمه حتى يسلم، لا أنت أدِّ الأمانة، ولا تخن من خانك.

وقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «المؤمن من أمنه المسلمون على دماءهم وأموالهم»

- هذا الشاهد، «والمسلم» لأنه قال: «أمنه على أموالهم»، فالمال أمانة، «المؤمن من أمنه المسلمون على دماءهم وأموالهم، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه، والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله».
- هويين حقيقة هذا الدين، وإن كان ليس حديثًا، أو لا يثبت «الدين المعاملة»، لكن معناه صحيح، «الدين المعاملة»، معناه صحيح، هذا يؤكد أن الدين المعاملة، لماذا؟ لأن وصف الإسلام هو من سلم المسلمون من لسانه، وصف المؤمن من أمن، المجاهد من جاهد نفسه، المهاجر من هجر، فالإسلام ليس قاصرًا على شعائر تعبدية محضة أو نحو ذلك، الإسلام أوسع من ذلك، كل ما يتعلق بتصرفات المسلم، هو مسئول عنها، وهي داخله في الإسلام، ولهذا قال: «المؤمن من أمنه» «المسلم من سلم» «المهاجر من هجر» «المجاهد من جاهد»، فالأمر أوسع يدل على كمال الدين وعلى شموله، وعلى ما ينبغي من أن يدركه المسلم من عظم المسؤولية التي يتحملها به، بفضل الله عز وجل، ثم بفضل انتسابه إلى هذا الدين.

وقال -صلى الله عليه وسلم: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها، أداها الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها، أتلفه الله عز وجل».

- كل هذا الشيخ يريد أن يقول: إن الأموال أمانات، فمن أخذ أموال الناس يريد أداءها، أداها الله عنه، لا شك طبعًا أن المقاصد لها أثرها الكبير، فمن أخذ أموال الناس، سواءً بالتجارة، أو ببيع، أو بقرض، أو بأي نوع من المعاملات، وهو يريد أداها، لكنه إما أن يكون توفي، أو أن يكون عجز، فإن الله يؤدي عنه، إما أن يؤدي في الدنيا، أو يؤدي عنه في الآخرة، ومن أخذها يريد إتلافها، أتلفه الله، وهذا خطير، الحديث في البخاري، «من أراد إتلافها، أتلفه الله»، يتلف في ماله، يتلفه في نفسه، يتلفه في ذريته، يتلفه في كثير من شئونه، نسأل الله السلامة.

{يقول -رحمه الله تعالى: وإذا كان الله قد أوجب أداء الأمانات التي قبضت بحق، ففيه تنبيه على وجوب أداء الغصب، والسرقة، والخيانة، ونحو ذلك من المظالم، وكذلك أداء العارية، وقد خطب النبي -صلى الله عليه وسلم- في حجة الوداع، وقال في خطبته: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم، إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»}.

- ما سبق كان كله تعاملات بحق بين الناس، إن كان قرضًا، إن كان مضاربة، إن كان أجرًا، إن كان مهرًا إلى آخره، إن كان صدقات، بمعنى تعاملات ناشئة من طريق صحيح، وترتبت عليها أشياء في الذمم، فكان يجب أداؤها.

قال: وإذا كان الله قد أوجب أداء الأمانات التي قبضت بحق، ففيه تنبيه على وجوب أداء الغصب، والسرقة والخيانة،

- لاشك هذه أشد، فلا بد أن تؤدي، وأيضًا العارية، طبعًا العارية هي ترده بعينها، هو أن تأخذ ما تأخذه من صاحبك، أو من جارك، أو من أخيك، تأخذ قدرًا، ترده، تأخذ دابةً تردها، تأخذ سيارةً تردها، لأنها عارية، تردها بعينها، أن تأخذ مال أخيك وترده بعينه، بخلاف القرض، القرض لا، القرض ترد بدله، والوديعة، انظر عندنا قرض، وعندنا وديعة، وعندنا عارية، القرض، تقترض المال وترد بدله، الوديعة لا، الوديعة تحفظها، ولا تستعملها، تحفظها لصاحبها إلى أن يطلبها، أو إلى الوقت الذي حدده، لأنه سيسافر ويعود إلى آخره، أما العارية، العارية تأخذها لتستعملها وتردها.
- فإن الشيخ ذكر التعاملات، وهي غالبًا ما تكون الأعيان والديون، والخيانات والسرقة والأصل يرد، وذكر العارية، أيضًا هذه ترد، كلها لابد أن ترد.
- وقد خطب النبي -صلى الله عليه وسلم- في حجة الوداع، وقال في خطبته: «العارية مؤداة» مؤداة بمعنى يجب تأديتها، وبمعنى أنه يلزم تأديتها.

«والمنحة مردودة»

- المنحة هذه غالبًا مانحة الغنم، المنحة بمعنى أنه كان في عادة الناس أنهم أحيانًا قد يحتاج إلى دابة صاحبه ليأخذ من لبنها، قد يكون عنده ضيوف، أو يحتاج اللبن، أو عنده طفل، أو عنده كذا، فالمراد بالمنحة غالبًا أنه ليستفيد من لبنها، والمنحة مردودة.

«والدين مقضي، والزعيم غارم»

- المنحة أشبه بالعارية، لكنها نوع خاص من العرايا، وهو أنه أخذها من أجل لبنها، «والدين مقضي» أيضًا يعني يجب قضاؤه، «والزعيم غارم» الكفيل بأنواعه، الزعيم هو الكفيل.
- «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»

- هذا تكملة للحديث، وإن كان الذي يتعلق بسياق الشيخ هو العارية، والمنحة، والدين، والزعيم. أما هذه التكملة لاشك أن لها دلالة عظيمة، وأيضًا أوتي نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- جوامع الكلم.

{ قال -رحمه الله تعالى: وهذا القسم يتناول الولاية والرعية، فعلى كل منهما أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أدائه إليه، فعلى ذي السلطان ونوابه في العطاء، أن يؤتوا كل ذي حق حقه، وعلى جباة الأموال، كأهل الديون، أن يؤدوا إلى ذي السلطان ما يجب إيتاؤه إليه، وكذلك على الرعية الذين يجب عليهم الحقوق، وليس للرعية أن يطلبوا من ولاية الأموال مالا لا يستحقونه، فيكون من جنس من قال الله تعالى فيه: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسَخَطُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ * إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: 58-60]، ولا لهم أن يمنعوا السلطان ما يجب دفعه إليه من الحقوق، وإن كان ظالمًا، كما أمر به النبي -صلى الله عليه وسلم- لما ذكر جور الولاية، قال -عليه الصلاة والسلام: «أدوا إليهم الذي لهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم»، ففي الصحيحين عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه

قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبيٌّ، خلفه نبيٌّ، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء ويكثرُونَ»، قالوا: فما تأمرنا؟ فقال -عليه الصلاة والسلام: «أوفوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم». وفيهما عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «إنكم سترون بعدي أثرًا، وأمورًا تنكرونها»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ فقال -عليه الصلاة والسلام: «أدوا إليهم حقهم، واسألوا الله حقكم».

- يقول الشيخ: وهذا القسم يتناول الولاية والرعية، فعلى كلٍ منهما، يعني الولاية والرعية، أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أدائه إليه. إذن هم ثلاثة، على ذي السلطان ونوابه في العطاء، أن يؤتوا كل ذي حقٍ حقه، هذا واحدٌ، وعلى جباة الأموال، كأهل الديون، لعلها الديوان، أنا أظنها الديوان والله أعلم، جباة الأموال كأهل ما أظنها الديون، لو تراجعون المخطوطات، أظنها ما تأتي الديون هنا، أن يؤدوا إلى ذي السلطان ما يجب إيتاؤه إليه، الثالث: وكذلك على الرعية الذين يجب عليهم الحقوق، وليس للرعية أن يطالبوا من ولاة الأموال مالا لا يستحقونه، فيكون من جنس من قال الله تعالى فيه إلى آخره.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.